26 September 2018
Arabic
Original: English

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

**الاجتماع السابع عشر**
جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
**النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥**

## طلب تمديد الأجل المحدد للانتهاء من تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

### مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

**خلاصة**

١- وقّعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة) على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (يشار إليها ههنا باتفاقية أوتاوا) في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وصدقت عليها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لها في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وسَّعت المملكة المتحدة نطاق سريان المعاهدة ليشمل جزر فوكلاند وأقاليم ما وراء البحار الأخرى. وتتمسك المملكة المتحدة بقوة بالتزاماتها في إطار الاتفاقية. وتوجب المادة ٥-١ على المملكة المتحدة تدمير جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد في المناطق الملغومة "المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها". وكان الموعد النهائي للامتثال ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، قدَّمت المملكة المتحدة إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا طلب تمديدٍ مقداره عشر سنوات لتطهير جزر فوكلاند. ومُددت المهلة بتحديد مهلة جديدة تنقضي في ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٢- وأحرزت المملكة المتحدة تقدماً كبيراً في تطهير جزر فوكلاند وصوب الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا. ومنذ عام ٢٠٠٩، أنجزت المملكة المتحدة أربع مراحل من أعمال التطهير بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ١١ جنيه استرليني، وهي تعمل حالياً على المرحلة الخامسة بتكلفة



الرجاء إعادة الاستعمال

إضـــافية تتعـدى ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٧ جنيه[١]. ومن بين ١٢٢[٢] منطقة ملغومة في عام ٢٠٠٩، لم يتبقّ إلا تطهير ٣٧ منها في ٥ آذار/مارس ٢٠١٨؛ بيد أن هذه المناطق الملغومة هي الأكثر تعقّداً. ولدى المملكة المتحدة اليوم برنامج ممول تمويلاً كاملاً لتقليص هذا العدد إلى ٨ مناطق ملغومة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠ باستخدام نفس الأساليب والوسائل الفائقة الجودة لعمليات إبراء الأراضي مع متعاقدين ذوي باع طويل في الموضوع. وترجو المملكة المتحدة أن تتاح لها فرصة مواصلة هذا النشاط القيّم بتمديد قدره ٥ سنوات، من ١ آذار/مارس ٢٠١٩ إلى ١ آذار/مارس ٢٠٢٤، بعزم أكيد على الوفاء بالتزاماتها.

٣- ورغم التقدم الكبير الذي تحقق، فإن بيئة جزر فوكلاند طرحت تحدياً فريداً في جميع مناطقها. وتشمل العوامل الأحوال الجوية السيئة (يمكن التعرض لجميع الفصول الأربعة في يوم واحد) التي تفرض توقّفاً مدته ٣ أشهر سنوياً في فصل الشتاء بسبب المخاطر المرتبطة بالسلامة والنوعية والإنتاجية. وتعني وُعورة جزر فوكلاند أن قدرتها محدودة على دعم قوة عاملة كبيرة تمكّننا من تسريع وتيرة العمل. ويعني ذلك بالخصوص قلة الموارد المحلية، مثل أماكن الإقامة والمعدات المستأجرة محلياً والموارد الطبية. أضف إلى ذلك أن اعتبارات من قبيل العواقب البيئية لإزالة الألغام والمناخ المالي الصعب كلها جوانب واجهتها المملكة المتحدة للمضي بهذا العمل قدماً خلال العقد المنصرم. وتزداد شدّة هذه العوامل مع تعاملنا مع حقول الألغام في المرحلة الخامسة، التي تطرح تحديات أكثر تعقيداً من الناحية التقنية وأكثر حساسيةً من الناحية البيئية. وبناء على ذلك، زادت المملكة المتحدة التزامها التمويلي للتعامل مع العديد من هذه الاعتبارات. فالمرحلة ٥ تمثل تعجيلاً كبيراً بالجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لإزالة الألغام من جزر فوكلاند، إذ إن المشروع يتلقى تمويلاً إضافياً هاماً ويعمل بكامل طاقته حتى الآن.

٤- وتستوفي جميع الأعمال المنجزة في جزر فوكلاند المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام أو تفوقها، وذلك بتكييفها بحيث تستوفي خصائص الوضع في الجزر. ولم تزل الكفاءة التشغيلية تتحسن باستمرار نتيجة التزام استراتيجي واضح من حكومة المملكة المتحدة. وعلى هذا، اكتُسبت خبرة متزايدة على مدى فترة التمديد في خمس مراحل لإزالة الألغام. وأمكن أيضاً إدخال تحسينات على الكفاءة من خلال استخدام مشغّلين ذوي خبرة وبارعين ودقيقين يستخدمون عمليات وتقنيات ومعدات فائقة الفعالية (منها كاسحات ألغام، ومحاريث، وطائرات من دون طيار) لإدارة الظروف المتنوعة للمناطق الصخرية، والخث الجاف والمشبع بالمياه، والمناطق الملغومة على حافة البحر والشاطئ والكثبان الرملية. وإن عمليات جمع البيانات وتحليلها، والمسح غير الدقيق، والمسح الدقيق، والتطهير هي عمليات مفهومة جيداً وتُستخدم في المشروع.

٥- واستشرافاً للمستقبل، على النحو المبين في طلب التمديد الأول، تحتوي جزر فوكلاند على بعض النباتات والحيوانات الحساسة والتضاريس الهشة التي تستوجب دراسة متأنية قبل بدء أي أعمال تطهير. وركزت مراحل العمل السابقة على المهام التي يمكن أن تُحْدث أكبر الأثر في

(١) زِيد التمويل المعلن عنه في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وقدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ جنيه، ليصبح اليوم أكثر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٧ جنيه لدعم استمرار النشاط في جزر فوكلاند ضمن فترة التمديد المطلوبة.

(٢) انظر ١-٢-٢. وجاء في دراسة الجدوى لعام ٢٠٠٧ أن عدد المناطق الملغومة ١١٧، إذ إنها جمعت، في عدد قليل من الحالات، بين منطقتين ملغومتين تحملان رقمين منفصلين. وللحفاظ على بيان دقيق للتقدم المحرز، فإن رقم ١٢٢ يُستخدم الآن، وهو الرقم الصحيح.

أقصر وقت ممكن. أما حقول الألغام التي تطرح قضايا حساسة من الناحية البيئية فتُركت لوقت لاحق. واستُخدم هذا الإجراء لتنقيح النهج والتعلم في جميع مراحله. وتحسباً للتحديات، أُجري تقييم للأثر البيئي على هذه المناطق في عام ٢٠١٧. وكشف التقييم قضيتين محددتين إلى جانب آليات التخفيف للحد من المخاطر البيئية بحيث يقلَّص التأثير على البيئة القائمة إلى أدنى حدوده. وأول مجال من مجالات الاهتمام إنجاز عمليات تطهير حساسة في حقول الألغام التي تولد فيها بعض أنواع البطاريق وتعشّش في جحورها. أما مجال الاهتمام الثاني الذي يتعين التعامل معه فهو المشهد الطبيعي المحفوف بالتحديات من الناحية التشغيلية والبيئية في خليج يورك.

٦- وستقسَّم المهمة في خليج يورك قسمين اثنين. أولاً، ستخضع جميع المناطق الملغومة للمسح الدقيق، وتحلَّل تقارير المعاينة، وتقدَّر تكاليف التطهير. وسيُستكمل ذلك خلال فترة التمديد الحالية للمملكة المتحدة التي تنتهي في ١ آذار/مارس ٢٠١٩. أما الجزء الثاني، فينفَّذ فيه تطهير المناطق الملغومة؛ ولأسباب ستوضح لاحقاً، لن يكون ذلك ممكناً ضمن فترة التمديد الراهنة ولا ضمن مشروع المرحلة ٥ الحالية التي من المقرر الآن أن تنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠. وعندما يبدأ التطهير، سيكون شديد التعقيد. ثم إن طلب تمويل إضافي لإكمال التطهير في خليج يورك؛ ومتى أُقرّ، ربما استغرق تعهيد العمل المتبقي سنة إضافية، ومن ثم تجاوز الأمر سنتين على الموعد النهائي الحالي المحدد في ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وربما أمكن إكمال ذلك العمل في سنة إضافية واحدة، لكن الأمر غير مؤكد في هذه المرحلة. وبدلاً من طلب تمديد لثلاث سنوات قد لا يكون كافياً ويتطلب تمديداً آخر، تطلب المملكة المتحدة تمديداً قدره خمس سنوات حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٤ لمواصلة رفع تحدي إزالة الألغام الذي قُلص كثيراً لكنه يظل كبيراً.

٧- وتحدَّد المناطق التي تحتوي على ألغام وتحاط بأرض معلَّمة ومسيَّجة، حسبما تقتضيه المادة ٥(٢) من الاتفاقية. ولم تقع حتى الآن أي إصابات بين المدنيين، وسيستمر التعليم الواضح للتخفيف من الحوادث. فقد كانت آخر الإصابات العسكرية البريطانية في عام ١٩٨٣. وباستثناء انعدام إمكانية الوصول إلى المرافق الاجتماعية الذي سيخفَّف بتطهير خليج يورك، لا يوجد أي أثر آخر. وعلى هذا، تُعتبر جزر فوكلاند "خالية من أثر الألغام". وتقع معظم المناطق الملغومة المتبقية في مناطق نائية، وتشكل خطراً على المدنيين يمكن إهماله. وتكتسي السلامة أهمية قصوى في جميع مراحل إزالة الألغام. وتعد القضايا البيئية والمجتمعية أيضاً من القضايا التي تتصدر قائمة الأولويات، ويسعى المشروع إلى إحداث أقل ما يمكن من الاضطرابات بالنسبة للسكان المحليين والأحياء البرية. وتُدار جميع مشاريع إزالة الألغام بالتعاون الوثيق مع حكومة جزر فوكلاند.